

الشفافية الدولية: مصر أصبحت أكثر فسادا في عهد السيسي



الخميس 26 يناير 2017 11:01 م

كشف أحدث تقرير صادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، أن مصر أصبحت من الدول الأكثر فسادا حول العالم، مؤكدة تراجع تصنيف مصر على مؤشر مدركات الفساد الذي يقيس مستويات النزاهة سنويا، في عام 2016 بمقدار درجتين []
وسجلت مصر 34 نقطة، مقابل 36 في عام 2015، كما احتلت المركز 108 من بين 176 دولة شملها المؤشر في 2016، بينما كانت تحتل المركز 88 من بين 168 دولة في 2015.
وأظهر التقرير استمرار تراجع تقييم مصر في ذات المؤشر، حيث تراجع عام 2015 إلى 36 نقطة بعدما كان 37 نقطة في 2014، وهو ما يعني أن الفساد أخذ في التزايد منذ انقلاب تموز 2013.
وقالت "الشفافية الدولية" إنه على الرغم من العديد من قضايا الفساد التي أعلنت الأجهزة الرقابية في مصر عن ضبطها مؤخرا، إلا أن الفساد ما زال مستشريًا في البلاد بسبب غياب أي إرادة سياسية حقيقية وجادة لمكافحته []
ولفتت المنظمة إلى أن النظام قام خلال عام 2016 بالتعدي على الهيئات الرقابية المستقلة حين أقال رئيس عصبة الانقلاب عبد الفتاح السيسي، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات هشام جنيته، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل صدر حكم قضائي في ديسمبر الماضي بتأييد حبس جنيته سنة مع وقف التنفيذ بتهمة نشر أخبار كاذبة بعد أن قال إن حجم الفساد في البلاد بلغ 600 مليار دولار في السنوات الأربعة الأخيرة!

وأضافت أن حكومة الانقلاب المصرية تزعم مكافحة الفساد وتقديم مرتكبيه للقضاء، لكن الواقع يؤكد أنها لا تطبق بشكل جاد آليات مكافحة الفساد المعروفة دوليا ومنها وضع حد للفساد السياسي وضمان حرية الرأي والتعبير، وإيجاد إرادة سياسية فاعلة في تحقيق الالتزامات الدولية في هذا المجال، ووقف الضغوط على مؤسسات المجتمع المدني والنشطاء والمبلغين عن وقائع الفساد، وتعزيز استقلال القضاء، ومحاسبة المسؤولين الفاسدين []

باب خلفي للفساد

وفي تقرير سابق للشفافية الدولية، استنادا لاستطلاع للرأي أجرته المنظمة، نشرته في شهر مايو 2016 أكدت المنظمة أن نحو نصف المصريين يضطرون لدفع رشاوى للحصول على الخدمات الحكومية خاصة في المحاكم وأقسام الشرطة، وأن 61% يعتقدون أن الفساد يزداد في بلادهم []

وعلمت رئيسة مركز الحوكمة ومكافحة الفساد غادة موسى على هذا التقرير قائلة إن الفساد مستشري في مصر منذ عقود طويلة، لكن مستوياته زادت أكثر في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك حيث أصبح الفساد أكثر تشعب في الجهاز الإداري المترهل للدولة []

وعن أسباب تزايد الفساد في مصر، أوضحت موسى، في تصريحات صحفية أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر تخلق مبررات للفسادين حتى يتمادوا في فسادهم، خاصة في ظل الدخول المتدنية للموظفين مقارنة بباقي دول العالم وهؤلاء يترحبون من أموال مشبوهة لزيادة دخولهم، مضيفة أن البيروقراطية من الأسباب الرئيسية لاستمرار الفساد في مصر، حيث تؤدي إلى تعطيل مصالح الناس ومن ثم تخلق بابا خلفيا لدفع الرشاوى بهدف سرعة إنهاء إجراءاتهم، خاصة في المصالح الحكومية الخدمية []

نظام غير جاد

من جانبه، رأى أستاذ العلوم السياسية الدكتور سعيد عامود، أن الخلاف الذي حدث بين رئيس عصبة الانقلاب عبد الفتاح السيسي ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المستشار هشام جنية زاد من تفاقم الفساد، موضحاً أنه حينما كشف جنية عن وجود قضايا فساد كثيرة في الدولة تزيد قيمتها عن 600 مليار جنيه أقاله السيسي مخالفاً للدستور، وهو ما أعطى مؤشراً بالغ السوء لصورة مصر في الخارج وكشف عدم جدية النظام في مكافحة الفساد □

وأكد عامود، وجود مؤسسات ومناطق نفوذ في الجهاز الإداري للدولة لا يستطيع أحد الاقتراب منها أو محاسبة المسؤولين فيها، مشيراً إلى أن أصحاب هذه المصالح مستمرون في فسادهم دون أي رادع لهم □

وشدد على أن إنهاء الفساد في المجتمع المصري أمر صعب لأنه مستمر ومتوغل بسبب الفقر والظروف الاجتماعية الصعبة، فهناك آلاف الموظفين الصغار الفاسدين الذي يتلقون رشاوى صغيرة لإنهاء خدمات للمواطنين في المصالح الحكومية رغم وجود ترسانة من القوانين لردعهم □

وأشار عامود إلى أن الحملات الإعلانية التي تنفذها حكومة الانقلاب مؤخراً لتوعية المواطنين بخطورة الفساد غير مجدية لأنها لا تتضمن خطة متكاملة لمحاربة الفساد، بل تترك الموظفين والعاملين بالأجهزة الرقابية يتحركون بوازع من ضمائرهم فقط لكشف هذا الفساد، مؤكداً أن الحل الوحيد هو في تشديد الرقابة على موظفي الجهاز الإداري وتقليل البيروقراطية □